

التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين المزايا النظرية والعقبات التطبيقية
- دراسة ميدانية لبنك البركة الجزائري حسب آراء الإطارات البشرية للبنك -

**Islamic financing of the small and medium enterprises between
the theoretical benefits and practical obstacles
Empirical Study of Al Baraka Bank Algeria from opinions of -
-the Bank's staff**

د/مهدي ميلود*

أستاذ محاضر قسم " ب "

جامعة وهران 02 الجزائر

الملخص:

الهدف من هذا البحث هو توضيح إمكانية حلّ إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال نظام التمويل الإسلامي، كون هذا الأخير يعدّ نظام تمويل بديل، يختلف جذرياً عن نظام التمويل التقليدي، الذي فشل -من خلال طول تجربته- في حلّ إشكالية تمويل هذه المؤسسات.

من أجل ذلك، حاولنا اختبار ومعالجة فرضيات البحث، عن طريق دراسة تطبيقية، قمنا من خلالها بتشكيل استبانة تحتوي على جملة من الأسئلة، تتناول آراء الإطارات البشرية للبنك في الموضوع.

بعد المعالجة التطبيقية والإحصائية للبحث، استنتجنا أن البنوك الإسلامية الجزائرية -نظرياً- يمكنها أن تؤدي دوراً أساسياً في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما تركز عليه صناعة التمويل الإسلامي من مبادئ، وما تقدمه من منتوجات مالية متعددة ومتنوعة. إلا أنّ الواقع الميداني غير ذلك، حيث تبين لنا محدودية مساهمة بنك البركة الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب المشاكل العديدة التي تعاني منها البنوك الإسلامية، وعلى رأسها مشاكل عدم ملاءمة القوانين المعمول بها لطبيعة عمل هذه البنوك، حيث إنّ القانون البنكي الجزائري لا يراعي خصوصية أنشطة العمل البنكي القائمة على الشريعة.

الكلمات الدالة: التمويل الاسلامي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك البركة الجزائري.

Abstract:

The goal of this research is to clarify the possibility of resolving the problem of financing of the small and medium enterprises in Algeria by Islamic finance system, the fact that the latter is an alternative funding system radically different from conventional finance, which failed, and through the length of his experience in solving the problem of financing the enterprise system.

To do that, we tried to test and analyze the hypothesis of research through empirical study, and we built a questionnaire form which contains a series of questions dealing with the views and opinions of cadres of the bank on the subject of research.

After the statistical treatment of questionnaire, we concluded that the Algerian Islamic banks in theory, can play an effective role in the financing of small and medium enterprises to the underlying Islamic finance industry of the principles, and the offerings of various financial products .

However, the reality is different, where we show the limited contribution of the Algerian Al Baraka Bank in the financing of small and medium enterprises, due to many problems faced by the Islamic banks, especially the inadequacy of legislation and laws with the nature of these banks, as the Algerian banking law does not take into account the specificity of Islamic Banks and their activities.

Key-words: Islamic Finance, Small and Medium Enterprises, Algerian Al Baraka Bank .

المحور الأول: الإطار التمهيدي للدراسة

1- مقدمة: مع تزايد حدة المنافسة العالمية بفعل انتشار العولمة الاقتصادية والمالية، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل الملجأ والملاذ أمام الدول النامية لتحقيق معدلات النمو المرجوة، وتجاوز المعوقات الاقتصادية والتشوهات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها، بحيث أصبح من غير المتوقع إحداث تطور اقتصادي دون دعم وتحسين مكانة هذا الصنف من المؤسسات.

إلا أنّ عديدا من التقارير والدراسات العلمية، أثبتت أنّ نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة تعاني من مشكل التمويل، كما أنّ غالبيتها أنشئت بأموال خاصّة، وأنّ نسبة إقراض البنوك التجارية التقليدية لهذه المؤسسات ضئيل جدّاً مقارنة بإجمالي القروض المقدمة من تلك البنوك،

فعلى سبيل المثال: " في البلدان العربية بلغ متوسط إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي عمليات الإقراض المقدمة من البنوك سنة 2008 حوالي 8.3%، علماً أن بلداناً كبيرة في الوطن العربي يحتل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيها موقعاً مهماً في اقتصادها، مما ساهم في تحقيق هذه النسبة المتدنية، وتأتي في مقدمة هذه الدول: بلدان مجلس التعاون الخليجي بـ 2% ، مصر بـ 5.6 % ، الجزائر بـ 8.9 % ، الأردن بـ 8.6 % و المغرب بـ 12.3 % ⁽¹⁾؛ وهذا ما يترجم صعوبة تحرير قروض من النظام المالي البنكي، بسبب شروط الاقتراض الصعبة، ومستوى الضمانات المطلوبة، كما أن الواقع العملي للنظام التمويلي السائد في كثير من الدول هو نظام الإقراض بفائدة، وهو نظام غير ملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بل وحتى الكبيرة منها، إذ هو معرقل لها؛ حيث إنّ الفوائد على القروض تعتبر من التكاليف الثابتة التي لا بد أن تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدفعها للبنوك، بصرف النظر عن مدى تحقيق عوائد من نشاطها أم لا ⁽²⁾، وفي حالات كثيرة لا تتمكن هذه المؤسسات، ولا سيما في بدايات نشاطها، من تحقيق عائد، نظراً لنقص خبرتها؛ مما يؤدي إلى تراكم الفوائد عليها، ومن ثمّ تعثرها وتصفية نشاطها، هذا بجانب أن المعتقدات الدينية فيما يتعلق بالفوائد - باعتبارها ربا - قد يؤدي إلى عدم تشجيع الإقراض والاقتراض، مما يؤدي إلى عزوف كثير من أصحاب المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة عن الاقتراض بفوائد.

2- مشكلة البحث: ممّا سبق ذكره جاءت فكرة البحث عن أدوات جديدة للتمويل، تختلف عن الأدوات التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية، ومن بينها صيغ التمويل الإسلامي التي فرضت نفسها، حتى أصبحت تمثل واقعاً ملموساً تسعى إليه عديد من مؤسسات التمويل على المستويين المحلي والدولي، إذ تشير بعض الإحصائيات " إلى أن حجم سوق التمويل المصرفي الإسلامي نما بمعدل قوي تراوح ما بين 15% إلى 20% سنوياً على مدى العقد الماضي، من نحو 150 مليار دولار أمريكي في منتصف التسعينات إلى نحو 1,1 تريليون دولار أمريكي في سنة 2011م. ويوجد حالياً ما يزيد عن 600 مؤسسة مالية إسلامية تعمل في أكثر من 75 بلداً، تقدم مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات الإسلامية" ⁽³⁾.

كذلك، فإنّ الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي تعرّض لها - ابتداءً - القطاع المالي الأمريكي يوم 14/09/2008م، ومن ثمّ انتشرت في دول عديدة، لا سيما تلك التي يرتبط اقتصادها بالاقتصاد الأمريكي، جاءت لتثير جدلاً كبيراً حول دور النظام المالي والاقتصادي الإسلامي في حل الأزمة، وفرص احتلاله مقدمة النظم في قيادة الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الإطار، وتبعاً لما سبق، تبرز معالم المشكلة التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة عن السؤال الجوهرى الآتي:

- ما المزايا النظرية والعقبات التطبيقية وراء محدودية التمويل الإسلامى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى الجزائر؟

3-فرضيات البحث: يتطلب تحليل الإشكالية محل الدّراسة اختبار فرضيتين:

- يعتبر التمويل الإسلامى أكثرأهمية وجاذبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهذا نظراً للأسس التي يقوم عليها وتنوع منتجاته.
- ليس للبنوك الإسلامية الجزائرية دور فى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ و هذا نظراً للمشاكل العديدة التي تعيق عملية التمويل، وعلى رأسها المشاكل القانونية.

4- أهمية البحث: إنّ هذا البحث يكتسب أهمية معتبرة، وهذا يعود أساساً إلى الموضوع الذي يتناوله، والمتمثل فى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي أصبحت فى الوقت الراهن القناة الرئيسة للتنمية فى مختلف مجالاتها.

5- أهداف البحث: يتمثل الهدف من هذا البحث فى الآتي:

- التعرف على صيغ التمويل الإسلامى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقييمها على أساس كفاءتها، وملاءمتها لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الوقوف على دور البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الجزائرية فى دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6- خطة البحث: للإجابة عن إشكالية البحث، تبنت الدراسة الخطة التالية:

المحور الأول: الإطار التمهيدى للدراسة.

المحور الثانى: منهجية تصميم الدراسة الميدانية.

المحور الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

الخاتمة: النتائج والاقتراحات.

المحور الثاني: منهجية تصميم الدراسة الميدانية

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولما كان "بنك البركة الجزائري" هو البنك الوحيد في الجزائر الذي تتوفر فيه خاصية الدراسة، فقد أختيرت عينة عشوائية للدراسة ممثلة في الإطارات البشرية للبنك، من أجل الإجابة عن أسئلة الاستبانة.

أما عن "بنك السلام الجزائري"، والذي باشر أعماله بتاريخ 20/10/2008م، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، فإن تجربته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتية وحديثة، وهذا لحداثته البنك بحد ذاته.

1- مجتمع الدراسة: يتمثل فيمديري وكالات بنك البركة الجزائري، والموزعة على كامل القطر الجزائري، أو نواب المديرين، والموظفين الإداريين.

2- عينة الدراسة: عند القيام بجمع الاستبانات الموزعة، تمكنا من استرداد 56 استمارة، و بعد تدقيق الاستبانات ومراجعتها لأغراض التحليل أستبعدت 07 منها بسبب عدم صلاحيتها للتحليل، مما قلص عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الى 49 استبانة.

و منه فإن عينة دراستنا مكونة من 49 مسؤولاً وموظفاً في بنك البركة الجزائري، من ذوي الخبرات والكفاءات، ومن يرجع إليهم عند اتخاذ قرار تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدمه.

3- أداة الدراسة: لقد استخدمت الاستبانة أداة رئيسة في الدراسة الميدانية، حيث أعدت بعد الاطلاع والاستفادة من شتى الأدبيات والدراسات السابقة، العربية والأجنبية، المتعلقة بموضوع الدراسة، كما روعي في تصميمها على اختيار الأسئلة ذات النهايات المغلقة، وذلك لسهولة وسرعة الإجابة عنها من المبحوثين، ولسهولة تحليلها، وقد وزعت الاستبانات بطريقتين:

- باليد مباشرة، بالنسبة لبعض المبحوثين، وذلك من خلال زيارتهم في أماكن عملهم، والموجود في كل من وكالة بنك البركة ببئر خادم بولاية الجزائر العاصمة، وكالة البركة بولاية تلمسان، والوكالتين الموجودتين بولاية وهران.

- بالإنترنت، و هذا بواسطة الإدارة المركزية للبنك، التي تولت إرسال نسخ الاستبانة وتعميمها بالبريد الالكتروني لكل الإطارات البشرية للبنك الموجودين على مستوى كل وكالات القطر الجزائري، والبالغ عددها 26 وكالة.

تتوزع أسئلة الاستبانة على ثلاثة محاور، كما هو مبين في الجدول رقم 01.

4-أداة القياس والتحليل الإحصائي: استخدم الباحث مقياس (ليكرت) "Échelle de Likert"

الثلاثي في معرفة دور وتحديد معوقات التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنحصر الإجابات المستخدمة في الأسئلة على النحو الآتي (كما هو مبين في الجدول رقم 02): حيث يختار المجيب (المبحوث) إجابة واحدة من بين ثلاثة بدائل، ويتدرج المقياس ما بين 3 درجات إلى درجة واحدة، و يبين الجدول التالي (رقم 03) المعيار الذي تم على أساسه التحليل بناءً على قيم الوسط الحسابي.

يلاحظ أنّ طول الفترة المستخدمة هنا هي (2/3)، أي حوالي 0.66، و قد حُسبت على أساس أنّ المدى لدرجات مقياس (ليكرت) الثلاثي هو: 2.

ولقد تمت عملية تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال استخدام برنامج (SPSS) الإحصائي (الطبعة 21) (SPSS, v21)، حيث حُسبت من خلاله الفئات، والتكرارات، والنسب، والوسط الحسابي، والانحراف المعياري. وبشكل عام، كلما اقترب الوسط الحسابي من (1) دلّ ذلك على وجود شبه إجماع بين المبحوثين على أهمية ذلك المتغير، و كلما اقترب الوسط الحسابي من (3) دلّ ذلك على وجود شبه إجماع على عدم اعتبار ذلك المتغير مؤشراً ذا مغزى عن الظاهرة محل الدراسة، وكلما اقترب الوسط الحسابي من (2) دلّ ذلك على وجود شبه إجماع بين أفراد العينة على اعتبار ذلك المتغير متوسط الأهمية.

كما استخدمت الدراسة اختبار تحليل التباين "F" (ANOVA) لكل محور من محاور الدراسة على العوامل الشخصية للمبحوثين (السن، الوظيفة، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)، وذلك بوضع:

- فرض العدم (ف₀ أو H₀): لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعاً للعامل المختار.
- أمام الفرض البديل (ف₁ أو H₁): توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة تبعاً للعامل المختار.

فإذا كانت قيمة الاحتمال أقل أو تُساوي (0.05)⁽⁴⁾ نرفض فرض العدم (ف₀ أو H₀)، ونقبل الفرض البديل (ف₁ أو H₁)، أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط إجابات العينة حسب هذا العامل. وفي هذه الحالة تُجرى إحدى اختبارات المقارنة (Post-Hoc) مثل اختبار أقل فرق ممكن (L.S.D) لمعرفة مصدر الاختلاف، والعكس إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من (0.05) لا يُرفض فرض العدم (ف₀ أو H₀)، و إنما يُرفض الفرض البديل (ف₁ أو H₁)، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة حسب هذا العامل⁽⁵⁾.

5-صدق الأداة: قامت الدّراسة على تصميم الاستبانة، وعرضها على نخبة من الأكاديميين المتخصصين في مجالات الاقتصاد والتمويل الاسلامي، وكذا على الباحثين المهتمين بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أخذت بتوصياتهم في تطوير الاستبانة، من خلال حذف بعض الفقرات وإضافة فقرات أخرى، كما قامت على إجراء اختبار تمهيدي على الاستبانة، وذلك من خلال توزيعها على ثلاثة أفراد من العيّنة، وذلك للتحقق من مدى وضوح وسلامة الأسئلة والعبارات، لتعالج بعد ذلك بعض الثّغرات وتخرج الاستبانة بشكلها النهائي.

6-ثبات الأداة: يُعرّف ثبات الأداة بأنه "مدى قدرتها على إعطاء نتائج مماثلة إذا ما طُبقت تحت نفس الظروف والشروط. إنّ ثبات نتائج أداة القياس عند إعادة تطبيقها تحت شروط مماثلة يعتبر خاصية ضرورية لجودة الأداة"⁽⁶⁾؛ وهذا نظراً لقلّة تأثير عوامل الصدفة أو العشوائية على نتائج الاختبار.

ولقد قامت الدّراسة على استخدام معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)(CronbachAlpha)، وذلك لاختبار مدى مصداقية نتائج الاستبانة والارتباط بين أسئلتها المختلفة؛ وهذا نظراً لملاءمته مع استبانة الدراسة، والتي يحمل أكثر من بديل للإجابة (مقياس ليكرت الثلاثي)⁽⁷⁾، و قد تبين باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، أنّ قيمة ألفا لبيانات متغيرات الدراسة في المجالات الثلاثة المبيّنة في الجدول رقم 04، مع العلم "أنّ معامل الثبات المناسب هو (0.70) فأكثر، ويعد معامل الثبات مرتفعاً إذا بلغ (0.80) فأكثر، ومتوسطاً إذا تراوح بين (0.60 و 0.70)، ومنخفضاً إذا كان أقل من ذلك"⁽⁸⁾، و من خلال الجدول رقم 04 يلاحظ أنّ معامل الثبات الكلي لأداة جمع البيانات بلغ (0.7288)، وهو معامل ثبات مقبول، لأنه يتجاوز (0.70)، ويدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

المحور الثالث: تحليل نتائج الدراسة الميدانية

1- خصائص عيّنة الدراسة: وقد تمثلت هذه الخصائص فيما يأتي:

1-1- توزيع إطارات البنك البشرية عيّنة الدراسة بحسب عمرها: يوضح الجدول (رقم 05) أنّ أكبر نسبة إطارات البنك البشرية عيّنة الدراسة يتجاوز عمرها الأربعين (40) سنة، حيث مثلتها نسبة تجاوزت 60 بالمائة من المجموع الكلي لإطارات البنك، وبعدها شكّلت فئة الإطارات التي يتراوح

عمرها من 30 إلى 40 سنة حوالي 37 بالمائة تقريبا. وفي الأخير فإن العينة المختارة لا تضم سوى إطاراً واحداً يتراوح سنّه بين 20 إلى 30 سنة. وهذا يعني أنّ بنك البركة الجزائري يعتمد على فئة الكهول و كبار السنّ في التسيير والإدارة، ومن ثمّ اتخاذ القرارات.

1-2- توزيع إطارات البنك البشرية عينة الدراسة بحسب الوظيفة: لما كانت بعض الوظائف المشغولة من عينة الدراسة متقاربة، ولها علاقة وطيدة بالوظائف الأخرى، فضّلنا أن يكون التقسيم الوظيفي كالآتي، وهذا حسب الجدول رقم 06، حيث يبيّن بأنّ أفراد عينة الدراسة هم من أصحاب المناصب الرفيعة والأولى في البنك، إذ لدينا نسبة المديرين، والمشكّلة من: (مدير مركزي، نائب مدير مركزي، مدير وكالة، مستشار قانوني وشرعي) تمثل أكبر نسبة، وذلك بـ 38%، تتبعها وبالتساوي وظيفة رؤساء المصالح والموظفين الإداريين.

لاشكّ أنّ نوعية الوظيفة التي تشغلها عينة الدراسة لها أهمية بالغة في نوعية المعلومات والإجابات التي تحصلنا عليها من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ أفراد هذه العينة قريبة من وظيفة اتخاذ القرار، إن لم نقل إنّها هي صاحبة القرار التمويلي من عدمه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-3- توزيع إطارات البنك البشرية عينة الدراسة بحسب سنوات الخبرة والمؤهل العلمي: يوضح الجدول التالي (رقم 07) توزيع إطارات البنك البشرية عينة الدراسة بحسب سنوات خبرتهم، إذ يُلاحظ أنّ معظم أفراد العينة لديهم خبرة تفوق 10 سنوات، وذلك بنسبة تزيد عن 60%، وهي نسبة معتبرة جداً، تدلّ على أنّ مفردات عينة الدراسة لديها خبرة جدّ كافية، من شأنها أن تعطي نتائج أكثر مصداقية، ومفيدة للدراسة.

أمّا عن المؤهل العلمي لإطارات البنك البشرية، فإنّ الجدول (رقم 08) يبيّن أنّ الغالبية العظمى هم من حملة الشهادات الجامعية، وذلك بنسبة 87.76 %، بل ومنهم من له شهادة في الدراسات الجامعية العليا، وهذا يعني أنّ أفراد عينة الدراسة لها من الكفاءة العلمية ما يساعد على الثقة أكثر بنتائج الدراسة.

2-اختبار صحة الفرضيات: حاولت الدراسة من خلال هذا العنصر اختبار فرضيات البحث، وهذا باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- باستخدام مقياس ليكرت الثلاثي (ثلاث درجات) لدراسة اتجاه آراء أفراد العينة.
- باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي "F" لدراسة وجود اختلاف في آراء أفراد العينة.

2-1- اختبار الفرضيات باستخدام مقياس ليكرت: وهذا بالاعتماد على " التكرارات والنسب المئوية لاتجاهات مفردات العيّنة، وحساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري "⁽⁹⁾ لكل عبارة من العبارات.

2-1-1- اختبار الفرضية الأولى: حيث كان محتوى الفرضية كالاتي: " يعتبر التمويل الإسلامي أكثر أهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهذا نظراً للأسس التي يقوم عليها وتنوّع منتجاته ".
و من أجل الوقوف على مدى صحة هذه الفرضية، قامت الدراسة على اختبارها، وهذا على أساس محورين اثنين:

أولاً-اختبار الفرضية الأولى على أساس المحور الأول: حيث قامت الدراسة على حساب

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية للمحور الأول من الاستبانة، والذي يتعلق بدراسة ملاءمة مبادئ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت النتائج الإحصائية كما هي مبيّنة في الجدول رقم 09، إذ من خلاله يلاحظ ما يلي:

- وافق أغلب أفراد العيّنة، والذين بلغ عددهم 42 فرداً وبوسط حسابي (1.27)، على أنّ التمويل بدون فوائد يساعد على سرعة وصول خدمات البنوك الإسلامية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يعني أنّ نظام الفائدة المطبق من قبل البنوك التقليدية يشكل عائقاً أمام هذه المؤسسات. هذا، وقد بلغ الانحراف المعياري (0.67)، ممّا يعني وجود تجانس في إجابات أفراد العيّنة عن العبارة الأولى من المحور الأول.

- وافق أغلب أفراد العيّنة، والذين بلغ عددهم 39 فرداً وبوسط حسابي (1.33)، على أنّ مبادئ التمويل الإسلامي تركّز على ضرورة تساوي الفرص في الحصول على التمويل وتشجيع الانتاج. هذا، وقد كان الانحراف معياريلهذه العبارة قدره (0.689)، ممّا يعني وجود تجانس في إجابات أفراد العيّنة.

- وافق أغلب أفراد العيّنة، والذين بلغ عددهم 29 فرداً وبوسط حسابي (1.6)، على أنّ البنوك الإسلامية تتحمّل مخاطر مالية كبيرة في حالة تقديمها تمويلاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على أساس المشاركة في الربح والخسارة، وهذا ما يبرّر عزوف كثير من البنوك الإسلامية عن الأسلوب القائم على المشاركات، واستبداله بالأسلوب القائم على المدائنات. أما عن الانحراف المعياري فقد بلغ (0.979)، ممّا يعني وجود تجانس في الإجابات عن العبارة الثالثة للمحور الأول.

من خلال نتائج الأوساط الحسابية للعبارات الثلاث الأولى المشكّلة للمحور الأول من الاستبانة، تحصلت الدراسة على وسط حسابي كلي قدره (1.4)، والذي يعكس درجة الموافقة لمدى ملاءمة

مبادئ التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبانحراف معياري كلي متجانس قدره (0.746)، مما يجعلنا نستنتج أنّ الفرضية الأولى صحيحة على أساس محورها الاول.

ثانياً-اختبار الفرضية الأولى على أساس المحور الثاني: اعتمدت الدراسة عدالتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني من الاستبانة، والذي يتعلق بمدى تنوع أساليب التمويل الإسلامي الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت النتائج الإحصائية كما هي مبينة في الجدول رقم 10، ومن خلاله يلاحظ ما يأتي:

- وافقت غالبية أفراد العينة، والتي بلغ عددها 44 فرداً ومتوسط حسابي (1.14) على أنّ التمويل الاسلامي يتميز بتنوع منتجاته التمويلية، والذي من شأنه أن يساهم في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هذا، وقد بلغ الانحراف المعياري (0.456)، مما يعني وجود تجانس في إجابات أفراد العينة عن هذه العبارة الأولى من المحور الثاني.

- وافق أكثر أفراد العينة، والبالغ عددهم 27 ومتوسط حسابي (1.6) على أنّ أسلوب المضاربة يلائم المؤسسات الصغيرة، التي لا تملك الحد الأدنى من رأس المال للبدء في مشروعها، وفي هذا حلّ لمشكلة عدم توفر الحد الأدنى لرأس المال الذي تشترطه معظم المؤسسات التمويلية التقليدية، والذي يقف حائلاً دون حصول أصحاب المؤسسات الصغيرة من ذوي الخبرة على التمويل. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.836)، مما يعني وجود تجانس في إجابات أفراد العينة عن العبارة الثالثة للمحور الثاني.

- وافق أغلبية أفراد العينة، والبالغ عددهم 40 ومتوسط حسابي (1.27) على أنّ أسلوب المضاربة المشار إليه سابقاً، يجعل البنك الاسلامي حريصاً على اختيار الزبون الكفاء، ويجعل الزبون حريصاً على تحقيق الربح لينال عائداً مقابل جهده، وهذه الكفاءة المزدوجة هي ضمان لنجاح المشروع. هذا، وقد بلغ الانحراف المعياري (0.605)، مما يعني وجود تجانس في إجابات أفراد العينة عن العبارة الثالثة للمحور الثاني.

- وافق أغلب أفراد العينة، والبالغ عددهم 39 ومتوسط حسابي (1.31) على أنّ أسلوب المشاركة يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القائمة، والتي تهدف إلى النمو والتوسع، حيث يتوفر حدّ أدنى من رأسمال لصاحب المشروع القائم، والذي يدخل على أساسه شريكاً مع البنك الاسلامي. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.652)، مما يعني وجود تجانس في إجابات أفراد العينة عن العبارة الرابعة للمحور الثاني.

- وافق أغلب أفراد العيّنة، والذين بلغ عددهم 44 بمتوسط حسابي (1.12) على أنّ نظام التمويل بالمشاركة يعطي الصلاحية للبنك الاسلامي بمراقبة ومتابعة المشروع؛ ممّا يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق نموّها وتوسّعها. ومعنى ذلك أنّ هذا التمويل بالمشاركة سيعزّز ويدعم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، ممّا يتيح لها فرصة تسويق منتجاتها، وبذلك سيكون هذا سبباً في نمو المشروع. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.389)، وهي قيمة تعكس تجانس إجابات العبارة الخامسة للمحور الثاني.

- وافق أفراد العيّنة بالإجماع على أنّ أسلوب الإجارة مع الوعد بالتمليك يلائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية؛ حيث يعتبر ذلك حافزاً، ولاسيّما للمؤسسات الصغيرة على العمل، باعتبار أنّ هذا الأسلوب يُجنّبها المخصّصات اللازمة لتملّك المشروع في نهاية المدة. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.000)، وهذا يعني أنّ هناك تجانساً تاماً في العبارة السادسة للمحور الثاني، وهذا راجع إلى أنّ قيمة الوسط الحسابي تساوي الواحد الصحيح (1.000)، وهي قيمة تعكس درجة موافق حسب مقياس ليكرت الثلاثي المتبني في الدراسة.

- وافق أغلب أفراد العيّنة، والبالغ عددهم 39 وبوسط حسابي (1.31) على أنّ الأقساط المدفوعة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة بأسلوب الإجارة، تشكّل تكاليف دورية يمكن للمشروع تحمّلها، وبذلك لن تشكّل عبئاً عليه. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.652)، وهي قيمة تبين تجانس إجابات العبارة السابعة للمحور الثاني.

- هناك شبه إجماع بين أفراد العيّنة، والبالغ عددهم 45 وبوسط حسابي (1.14) علناً التمويل بأسلوب السّلمي وقر السيولة النقدية الضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل رأس المال العامل، ويساعدها في تسويق منتجاتها. وهذان عاملان أساسيان - من دون شك - لنجاح المشاريع التي تقوم بها هذه المؤسسات. كما لاحظنا أنّ الانحراف المعياري قد بلغ (0.500)، وهي قيمة تعكس أيضاً تجانس إجابات العبارة الثامنة للمحور الثاني.

- اتجهت إجابات أغلب أفراد العيّنة بمجموع 33 وبوسط حسابي (1.53) إلى أنّ أسلوب الاستصناع، و الذي بموجبه تقوم البنوك الاسلامية بتقديم التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقابل قيامها بإنتاج سلع صناعية معيّنة وبمواصفات محدّدة، يمكن أن يوفر التمويل قصير الأجل للزبون، ويساهم في حلّ مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التمويلية والتسويقية، وهذا يعتبر من أهمّ مزايا هذا النوع من التمويل. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.819)، وهي قيمة تبيّن تجانس إجابات العبارة التاسعة للمحور الثاني.

- لم يوافق أغلب أفراد العيّنة، والذين بلغ عددهم 30 وبوسط حسابي (2.37) على اعتبار أسلوب التمويل بالمراجعة للأمر بالشراء أسلوباً مشابهاً لأسلوب التمويل التقليدي القائم على الفائدة. وهذا -بلاشك- يعتبر دفاعاً وردّاً على الانتقادات الكثيرة الموجهة لهذا الأسلوب بالذات من جهة، ومن جهة أخرى تبريراً للاعتماد والاهتمام شبه الكلي الذي توليه البنوك الإسلامية لهذا الأسلوب. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.859)، وهي قيمة تبيّن تجانس إجابات العبارة العاشرة للمحور الثاني.
- اتفقت أكثر إجابات أفراد العيّنة بمجموع 34 وبوسط حسابي (1.39) على أنّ أسلوب التمويل بالمزارة يمكن أن يساهم في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفلاحية، من خلال مستلزمات الإنتاج والأرض، وبذلك يساعد في ازدهار الزراعة. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.640)، وهي قيمة تبيّن تجانس إجابات العبارة الحادية عشرة للمحور الثاني.

و من خلال نتائج الأوساط الحسابية للعبارات الإحدى عشرة المشكّلة للمحور الثاني من الاستبانة، تحسّلت الدراسة على وسط حسابي كلي قدره (1.38)، والذي يعكس درجة الموافقة لمدى ملائمة تنوّع أساليب التمويل الإسلامي الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبانحراف معياري كلي متجانس قدره (0.582)؛ ممّا يجعلنا نستنتج أنّ الفرضية الأولى صحيحة أيضاً على أساس محورها الثاني.

2-1-2- اختبار الفرضية الثانية: حيث كان محتوى الفرضية كالآتي: "ليس للبنوك الإسلامية الجزائرية أيّ دور في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا نظراً للمشاكل العديدة التي تعيق عملية التمويل، وعلى رأسها المشاكل القانونية".

ومن أجل الوقوف على مدى صحة هذه الفرضية، قامت الدراسة كذلك باختبارها على أساس المحور الثالث المشكّل للاستبانة، وذلك بحساب التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية للمحور الثالث من الاستبانة، والذي يتعلق بالمشاكل والتحديات التي تعيق تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكانت النتائج الإحصائية كما هي موضّحة في الجدول رقم 11، حيث من خلاله يُلاحظ ما يلي:

- وافق أغلب أفراد العيّنة، والبالغ عددهم 43 بوسط حسابي (1.18) على أنّ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميّز بمكانة وأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني، وهذا يعني أنّ إطارات البنك تؤمن

- أهمية هذه المؤسسات ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، والذي سينعكس إيجاباً على أداء البنوك الإسلامية. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.527)، وهي قيمة تبيّن تجانس إجابات العبارة الأولى للمحور الثالث.

- اتفقت أكثر إجابات أفراد العيّنة بمجموع 35 وبوسط حسابي (1.43) على الموافقة بأنّ التطبيق الناجح لأساليب التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على عنصري الثقة و الأمانة، ولكن - للأسف - كلاهما أصبح مفقوداً و نادراً؛ وهذا ما يفسّر اعتماد البنوك الإسلامية على الأساليب القائمة على البيوع والائتمان بقوة. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.736)، وهي قيمة تبيّن تجانس إجابات العبارة الثانية كذلك للمحور الثالث.

- وافقت أغلب إجابات أفراد العيّنة، والبالغة 31 إجابة وبوسط حسابي (1.65) على أنّ تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيه مخاطر كبيرة؛ وذلك لعدم نضج التجربة، وعدم وجود نماذج عملية ناجحة في الميدان، وهذا أمر ملموس في الواقع العملي للبنوك الإسلامية، يمكن إرجاعه إلى غياب سياسة الامتياز تجاه تمويل هذه المؤسسات، والتعامل معها باعتبارها زبوناً كباقي الزبائن. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.903)، وهي قيمة تبيّن تجانس إجابات العبارة الثالثة للمحور الثالث.

- وافق أغلب أفراد العيّنة، والبالغ عددهم 39 بوسط حسابي (1.35) على أنّ تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتوقف على تقديم هذه الأخيرة ل ضمانات معيّنة، و لاشك أنّ مسألة الضمانات تعدّ من العقبات التي يعاني منها هذا القطاع، ولاسيّما أصحاب المؤسسات الصغيرة. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.723)، وهي قيمة تعكس أيضاً تجانس إجابات العبارة الرابعة للمحور الثالث.

- هناك شبه إجماع بين أفراد العيّنة بـ 46 إجابة وبوسط حسابي (1.10) على الموافقة بأنّ معظم العملاء والزبائن من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليس لديهم معرفة وإلمام جيّد بصيغ التمويل الإسلامي، وهذا يمكن إرجاعه إلى حداثة البنوك الإسلامية في الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى إلى نقص عملية التوعية بهذه الصيغ والأساليب من قِبل البنوك الإسلامية، وعدم اهتمامها بنشر وثائق إرشادية وتوضيحية، مثل: الكتيبات والمطويات *Les brochures et les dépliant*، و التي من شأنها أن تساعد الزبون على الفهم أكثر للأساليب التمويلية. أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.421)، وهي قيمة تعكس أيضاً تجانس إجابات العبارة الخامسة للمحور الثالث.

- كذلك وافقت الغالبية العظمى من أفراد العينة على الإجابة بموافق بمجموع 45 وبوسط حسابي (1.12) على أنّ معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوفر على الخبرة التنظيمية والتسييرية، وهذا يمكن تفسيره باعتبار أنّ غالبية مؤسسات القطاع، ولاسيما الصغيرة منها، هي من النوع العائلي، التي يُستخدم العاملون فيها على أساس القرابة وليس على أساس الكفاءة، وذلك بغض النظر عن قدراته التنظيمية والتسييرية. وفيما يتعلق بالانحراف المعياري فقد بلغ (0.439)، ممّا يعني وجود تجانس في العبارة السادسة للمحور الثالث.

- أمّا العبارة السابعة للمحور الثالث، والتي كانت كالآتي: تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحتاج إلى دعم من التشريعات الحكومية السائدة وإلى إرادة سياسية قوية، فقد حصل فيها شبه إجماع بالموافقة عليها بمجموع 46 وبوسط حسابي (1.08)، وهذا الأمر يمثّل في الواقع أكبر العقبات التي تعاني منها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة، والقيام بنشاطها بصفة عامة، حيث إنّ أغلبية القوانين المنظّمة للبنوك والمؤسسات المالية في الجزائر لا تُراعي خصوصية هذه البنوك مقارنة بالبنوك التقليدية. أما عن الانحراف المعياري لهذه العبارة فقد بلغ (0.344)، وهي قيمة تعكس تجانس إجابات هذه العبارة.

وعليه، فمن خلال نتائج الأوساط الحسابية للعبارة السابعة المشكّلة للمحور الثالث من الاستبانة، تحصلنا على وسط حسابي كلي قدره (1.27)، والذي يعكس درجة الموافقة لمدى قوة المشاكل والصعوبات التي تواجهها البنوك الإسلامية الجزائرية عند تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تحصلنا كذلك على انحراف معياري كلي متجانس قدره (0.584)؛ ممّا يجعلنا نستنتج أنّ الفرضية الثانية صحيحة.

2-1-3- ملخص نتائج اختبار صحة الفرضيات وفق مقياس ليكرت: من خلال النتائج السابقة، والمتعلقة بمدى صحة الفرضيتين وفق مقياس ليكرت الثلاثي، نستخلص النتائج الآتية، والمشار إليها في الجدول رقم 12.

2-2- اختبار الفرضيات من خلال تحليل التباين الأحادي (OneWayANOVA):

قامت الدراسة على إجراء اختبارات تحليل التباين الأحادي، وذلك بغية الوقوف على مدى تأثير المتغيرات المستقلة (السن، الوظيفة، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي) على فرضية الدراسة، ولما كان عامل سنوات الخبرة أهمّ هذه المتغيرات، وكذلك خشية الإطالة، فإنّنا سنكتفي فقط بدراسة أثره على محاور فرضيات الدراسة.

2-2-1- اختبار الفرضيات على أساس سنوات الخبرة: حيث سنحاول معرفة تأثير عامل سنوات الخبرة على الفرضية الأولى والثانية للدراسة:

أولاً- اختبار الفرضية الأولى على أساس سنوات الخبرة: و بما أنّ الفرضية الأولى مُشكّلة من محورين، فقد قامت الدراسة على اختبارها على أساس محورين اثنين:

لـ اختيار تحليل التباين الأحادي بين العبارات الخاصة بالمحور الأوليين سنوات الخبرة: وذلك بوضع:

- فرض العدم (H_0 أو F_0): لا توجد فروق بين متوسطات إجابات مفردات العينة الخاصة بالمحور الأول تبعاً لعامل سنوات الخبرة.

- أمام الفرض البديل (H_1 أو F_1): توجد فروق بين متوسطات إجابات مفردات العينة الخاصة بالمحور الأول تبعاً لعامل سنوات الخبرة.

للقيام بعملية الاختبار لجأنا إلى نظام SPSS. V21 وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول 13:

تلاحظ من خلال الجدول رقم 13 جملة من النتائج، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- بالنسبة للعبارتين رقم 01 و 03، فإنّ مستوى الدلالة الخاصة "sig" بهما أكبر من (0.05)، حيث كانت على التوالي: (0.190) و (0.869)، وهذا يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لهاتين العبارتين حسب سنوات الخبرة؛ ممّا يعني أنّ عامل الخبرة ليس له تأثير على اتجاهات آراء أفراد العينة في العبارة رقم 01 و 03 المتعلقة بالمحور الأول.

- بالنسبة للعبارة رقم 02 كان مستوى دلالة "sig" (0.043)، وهي قيمة أصغر من (0.05)؛ مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بالنسبة لهذه العبارة حسب سنوات الخبرة، و هذا يدلّ وجود اختلاف معنوي في الآراء لهذه العبارة.

و عند إجراء اختبار أقل فرق معنوي (LSD) لمعرفة مصدر الاختلاف أو الفرق، كانت النتيجة التي المتحصّل عليها كالآتي: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئة (من 01 الى 10) والفئات الأخرى لصالح الفئة (من 01 الى 10)، حيث إنّ هذه الأخيرة كانت إجاباتها أكثر توافقاً.

يُستنتج مما سبق أنّ عامل الخبرة - عموماً - ليس له تأثير معنوي على اتجاهات آراء أفراد العينة، وذلك بالنسبة لأغلب عبارات المحور الأول: [مدى ملائمة مبادئ التمويل الاسلامي للمؤسسات

الصغيرة و المتوسطة]، وبذلك نقبل بالفرضية الصفرية (فرضية العدم: F_0 أو H_0) القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة الخاصة بالمحور الأول للفرضية الأولى تبعاً لعامل الخبرة.

٣٤ اختبار تحليل التباين الأحادي لكل إجمالي المحور الثاني حسب الخبرة:

وذلك بوضع:

- فرض العدم (F_0 أو H_0): لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة الخاصة بالمحور الثاني تبعاً لعامل الخبرة.

- أمام الفرض البديل (F_1 أو H_1): توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة الخاصة بالمحور الثاني تبعاً لعامل الخبرة.

يُستنتج أنّ عامل الخبرة ليس له تأثير معنوي على اتجاهات آراء أفراد العينة، وذلك بالنسبة لكل عبارات المحور الثاني: [مدى تنوع أساليب التمويل الاسلامي الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة]؛ وبذلك نقبل بالفرضية الصفرية (فرضية العدم: F_0 أو H_0) القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة الخاصة بالمحور الثاني للفرضية الأولى تبعاً لعامل الخبرة.

ثانياً- اختبار الفرضية الثانية على أساس سنوات الخبرة: حيث كان محتوى الفرضية كالاتي: " ليس للبنوك الإسلامية الجزائرية أي دور في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهذا نظراً للمشاكل العديدة التي تُعيق عملية التمويل، وعلى رأسها المشاكل القانونية".

و بما أنّ الفرضية الثانية مُشكّلة من المحور الثالث، قامت الدراسة باختبارها على أساس هذا المحور، وذلك بوضع:

- فرض العدم (F_0 أو H_0): لا توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة الخاصة بالمحور الثالث تبعاً لعامل الخبرة.

- أمام الفرض البديل (F_1 أو H_1): توجد فروق بين متوسطات إجابات العينة الخاصة بالمحور الثالث تبعاً لعامل الخبرة.

وقد توصلت الدراسة كذلك إلى أنّ عامل الخبرة ليس له تأثير معنوي على اتجاهات آراء أفراد العينة، وذلك بالنسبة لكل عبارات المحور الثالث: [المشاكل والتحديات التي تعيق تمويل البنوك

الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة]، وبذلك نقبل بالفرضية الصفرية (فرضية العدم: H_0 أو H_0) القائلة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات العينة الخاصة بالمحور الثالث ومن ثمّ الفرضية الثانية تبعاً لعامل الخبرة.

2-2-3- ملخص نتائج اختبار الفرضيتين بأسلوب تحليل التباين الأحادي على أساس الخبرة: من خلال النتائج الواردة المتعلقة بتحليل اختبار التباين الأحادي لمحاور الفرضيتين، خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تنسب إلى عامل الخبرة، وهذا يعني أنّ هذا المتغير هو كذلك لا يؤثر على اتجاهات آراء مفردات عينة الدراسة، ممّا يعني قبول الفرضيتين، والجدول رقم 16 يلخص ذلك.

الخاتمة: النتائج والاقتراحات

بعد تحليل نتائج الاستبانة، خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات التي قام عليها البحث، وفيما يلي ملخص لهذه النتائج:

1- صحة الفرضية الأولى: والتي كان مضمونها: "أنّ التمويل الإسلامي يعتبر أكثر جاذبية وأهمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار الأسس والخصائص التي يقوم عليها ويتميّز بها"، والتي من أهمّها: نبذ التمويل بسعر الفائدة (الربا)، ضرورة تساوي الفرص في الحصول على التمويل، الحثّ على المشاركة في الربح والخسارة، وتنوّع منتجاته التمويلية.

ومن خلال تحليل نتائج الاستبانة تبين أنّ هذه الفرضية صحيحة، بحيث وافقت مفردات الدراسة على هذه الأسس والخصائص التي يتميّز بها نظام التمويل الإسلامي؛ ممّا يجعله أكثر فعالية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد استنتجنا هذا تطبيقاً من خلال ما تحقق من وسط حسابي تنتمي إليه محاور الفرضية، حيث وجدنا أنّ الوسط الحسابي الكلي للمحور الأول والثاني للفرضية الأولى يقدر بـ (1.39)، وهو ينتمي إلى المجال [1-1.66]، والذي يعني درجة الموافقة التي تبينها عند تحديدنا لمقياس ليكرت.

2- صحة الفرضية الثانية: والتي جاءت لتقف عند الدور الذي تؤديه البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها من أهمّ المؤسسات الممثلة والفاعلة في ميدان التمويل الإسلامي، وقد كانت الفرضية أنّ: "البنوك الإسلامية الجزائرية ومن خلال المشاكل العديدة التي تواجهها عند القيام بنشاطها وعملياتها التمويلية، والتي أهمها المشاكل القانونية، ليس لها ذلك الدور المرتقب في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، و مردّد ذلك إلى أنّ البنوك الإسلامية في الجزائر لا

تحتل بخصومية التعامل من السلطات المالية والنقدية (البنك المركزي)، بل تعتبرها هذه السلطات كغيرها من البنوك، وهذا يعتبر أكبر عائق في إحياء أسلوب المشاركات، ويجعل البنوك الإسلامية تبحث عن الأساليب والصيغ التي تجنبها احترازا هذه السلطات، وقد وجدنا بالفعل في أسلوب المدائيات، وبالأخص المراجعة والإجارة المنتهية بالتملك.

و هذا ما لمستته الدراسة في جانبها الميداني، حيث وافقت غالبية مفردات الدراسة على وجود عديد من المشاكل، التي من شأنها أن تعيق تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث وجدنا أنّ غالبية عبارات هذه الفرضية قد تحققت بوسط حسابي ينتمي إلى المجال [1.66-1] والذي يعني درجة الموافقة، وقد أتت في طليعة هذه المشاكل العبارة التالية: البنوك الإسلامية عند تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى دعم من التشريعات الحكومية السائدة وإلى إرادة سياسية قوية. وذلك بوسط حسابي (1.08)، وهو الأقرب من (1.00)، التي تعني درجة الموافقة، وبانحراف معياري أقل من (0.344) مقارنة بباقي العبارات.

كما أظهرت النتائج أن المتغيرات الشخصية والمهنية لمفردات الدراسة: (سنوات الخبرة)، ليس لها تأثير على اتجاهات آراء إطارات البنك؛ مما يعني أنّ هذه الفرضيات التي تبنتها الدراسة محققة وصحيحة بوجود أو من غير وجود هذا المتغير.

و على ضوء ما تحسّلت عليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم الاقتراحات الآتية:

- ضرورة تحلي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمصداقية والشفافية عند تقديم البيانات والقوائم المالية التي تقدمها للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، حتى تتمكن هذه الأخيرة من الإحاطة بحقيقة توازن مركزها المالي، ووضعية وآفاق نشاطها الاقتصادي. كما عليها التحليلات التسيير المالي والإداري العلمي المنضبط، والاستعانة بالإطارات ذات الكفاءة المهنية في هذا المجال.

- على السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي، أن تعمل على إيجاد تشريع ملائم يراعي خصوصيات ومتطلبات البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ومجالات نشاطها، بما يتماشى وأحكام الشريعة الإسلامية، وأن يكفل التشريع حقوق المستثمرين في البنوك الإسلامية لأنهم ليسوا دائنين كي يبقوا بعيدين عن إدارة البنك، وليسوا مساهمين ليتمتعوا بحقوق المساهمين، وإنما يتأثرون بنتائج المجال المصرفي رجحاً أو خسارة، وأن يكفل التشريع أيضاً حلولاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدينة الميسورة منها والمتأخرة عن السداد، لأنّ تأخرها يمثل عائقاً أمام حركة البنوك الإسلامية، وعلى الرغم من الضمانات والكفالات التي تتخذها هذه البنوك، إلا أنّه لا تزال هناك ثغرات ينفذ منها الماطلون، ولذلك يجب العمل على سدّها.

- تخصيص ميزانية من الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتكون ضامناً وكافلاً لهذه المؤسسات عند طلبها التمويل من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، لدعمها وتطويرها، وزيادة إنتاجيتها، وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني.

جداول الدراسة

جدول رقم (01): وصف لفقرات الاستبانة

رقم	المحور	عدد الأسئلة
01	البيانات الشخصية	04
02	ملاءمة مبادئ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	03
03	مدى تنوع أساليب التمويل الاسلامي	11
04	المشاكل والتحديات التي تعيق تمويل البنوك الاسلامية للمؤسسات الصغيرة	07
	المجموع	25

جدول رقم (02): مقياس التحليل (مقياس ليكرت الثلاثي)

الدرجة	مدى اتفاق المبحوث مع الفقرة
1	موافق
2	محايد
3	غير موافق

جدول رقم (03): معيار مقياس التحليل

المجال	التقييم
من 1 إلى 1.66	موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	غير

جدول رقم (04): معامل الثبات الكلي (ألفا كرونباخ)

عدد العبارات	21
ألفا كرونباخ	0.7288

جدول رقم(05):توزيع الإطارات حسب عمرهم

النسبة المئوية(%)	التكرار	السن
2	1	من 20 إلى 30
36.7	18	من 30 إلى 40
61.2	30	من 40 إلى 60
100	49	العدد الكلي

جدول رقم(06):توزيع الإطارات حسب الوظيفة

النسبة المئوية(%)	التكرار	البيان
38	19	مديرون
31	15	رؤساء مصلحة
31	15	موظفون إداريون
100	49	العدد الكلي

جدول رقم(07):توزيع الإطارات حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية(%)	التكرار	سنوات الخبرة
34.7	17	من 1 إلى 10
30.6	15	من 10 إلى 20
34.7	17	من 20 إلى 40
100	49	العدد الكلي

جدول رقم(08):توزيع الإطارات حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية(%)	التكرار	المؤهل العلمي
12.24	06	ثانوي
24.49	12	دراسات جامعية تطبيقية معمقة "DEUA"
57.15	28	ليسانس
2.04	01	مهندس دولة
2.04	01	ماجستير
2.04	01	دكتوراه
100	49	المجموع

جدول رقم(09): التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى ملائمة
مبادئ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرارات			العبارة
		غير موافق	محايد	موافق	
0.670	1.27	06	01	42	01
0.689	1.33	06	04	39	02
0.879	1.60	19	01	29	03
0.746	1.4				المجموع

جدول رقم(10): التكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى تنوع أساليب
التمويل الإسلامي الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرارات			العبارة
		غير موافق	محايد	موافق	
0.456	1.14	2	3	44	01
0.836	1.6	17	5	27	02
0.605	1.27	4	5	40	03
0.652	1.31	5	5	39	04
0.389	1.12	1	4	44	05
0.000	1.00	-	-	49	06
0.652	1.31	5	5	39	07
0.500	1.14	3	1	45	08
0.819	1.53	10	6	33	09
0.859	2.37	30	7	12	10
0.640	1.39	4	11	34	11
0.582	1.38				المجموع

جدول رقم(11): التكرارات والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للمشاكل والتحديات التي تعيق تمويل البنوك الإسلامية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	التكرارات			العبارة
		موافق	محايد	غير موافق	
0.527	1.18	3	3	43	01
0.736	1.43	7	7	35	02
0.903	1.65	14	4	31	03
0.723	1.35	7	3	39	04
0.421	1.10	2	1	46	05
0.439	1.12	2	2	45	06
0.344	1.08	1	2	46	07
0.584	1.27	المجموع			

جدول رقم (12): اختبار مدى صحة الفرضيات وفق مقياس ليكرت

الاختبار	الإجابة	مجال الإجابة	الوسط الحسابي	البيان	عدد العبارات	الفرضية
صحيحة	موافق	[1 - 1.66]	1.39	التمويل الاسلامي يعتبر أكثر فعالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبار الأسس والخصائص التي يقوم عليها ويتميز بها.	14	الأولى
صحيحة	موافق	[1 - 1.66]	1.27	ليس للبنوك الإسلامية في الجزائر دور في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.	07	الثانية

جدول رقم(13): نتائج تحليل التباين الأحادي لاختبارالعبارات الخاصة بمدى ملاءمة مبادئ التمويل الاسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين سنوات الخبرة لمفردات العينة

العبارة	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة "F"	مستوى الدلالة	الدلالة	النتيجة
01	[10- 01]	17	1.08	0.166	1.457	1900.	غير دال	لا توجد فروق
	[20 – 10]	15	1.33	0.353				
	[40 – 20]	17	1.41	0.697				
	إجمالي	94	1.27	0.67				
02	[10- 01]	17	1.58	0.2	2.095	0.043	دال	توجد فروق
	[20 – 10]	15	1.40	0.288				
	[40 – 20]	17	1.19	0.235				
	إجمالي	94	1.33	0.689				
03	[10- 01]	17	1.72	1,206	0.633	0.869	غير دال	لا توجد فروق
	[20 – 10]	15	1.85	0.931				
	[40 – 20]	17	1.66	0.385				
	إجمالي	94	1.8	0.979				

جدول رقم(14): نتائج اختبار الفرضيتين بأسلوب تحليل التباين الأحادي على أساس الخبرة

الفرضيات	نتيجة التحليل	نتيجة الاختبار
الفرضية الفرعية الأولى	لا توجد فروق	قبول الفرضية
الفرضية الفرعية الثانية	لا توجد فروق	قبول الفرضية
الفرضية الرئيسية الأولى		قبول الفرضية
الفرضية الفرعية الثالثة	لا توجد فروق	قبول الفرضية
الفرضية الرئيسية الثانية		قبول الفرضية

الهوامش والمراجع:

¹ أحمد محمد لقمان: "المنشآت الصغرى و الصغيرة و المتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل"، تقرير مؤتمر العمل العربي، الدورة 38، منظمة العمل العربية، القاهرة، 2011، ص 59.

²-Anne Marie Gromier: «Les Cahiers français, numéro 267. Monnaie et politique monétaire», ed ; documentation fse, paris, 1998.

-Baptiste Venet: «les critiques de la théorie de la libéralisation financière», publication: université Paris 3 Dauphine, France, 2000.

³بيتك للأبحاث: "تقرير مالي حول واقع القطاع المالي الإسلامي وآفاق تطوره في المرحلة المقبلة"، مجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، نقلا عن مجلة معلومات مباشر الإلكترونية، على الرابط: www.mubasher.info، ص ص 3-4. اطلع عليها بتاريخ: 2012/09/16.

⁴الاحتمال (0.05) أو 5% هو القيمة المعتمدة للدراسات الإنسانية، و تقيس آراء و ميولات الأفراد. و قد تصل إلى 10%.

⁵ للمزيد من التفاصيل في هذه القواعد الإحصائية، يرجى الرجوع إلى:

-دودين حمزة: "التحليل الإحصائي المتقدم باستخدام SPSS"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010. / - الزعبي محمد والطلافحة عباس: "النظام الإحصائي SPSS-فهم و تحليل البيانات الاحصائية-"، دار وائل للنشر، عمان، 2006.

⁽⁶⁾ دودين حمزة: "التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS"، دار المسيرة، عمان، 2010، ص ص 209-210.

⁽⁷⁾ المرجع السابق، ص 215. بتصرف يسير.

⁸ محمد أبو هاشم حسن: " الخصائص السيكمترية لأدوات القياس في البحوث النفسية والتربوية باستخدام SPSS"، 2006، ص.10. كتاب إلكتروني متاح على: faculty.ksu.edu.sa/.../، بتاريخ: 2014/03/21.

⁹التكرارات (Effectifs): هي عدد المفردات لكل مستوى، الوسط الحسابي أو المتوسط (Moyenne): من أهم مقاييس الترة المركزية، ويرمز له بالرمز $\bar{X}$ ، ويعرف بشكل عام على أنه مجموع القيم مقسوماً على عددها، أما الانحراف المعياري (Ecart-type): هو مقياس مدى التباعد عن الوسط الحسابي، يرمز له غالباً بعلامة σ سيحما الحرف اللاتيني، فكلما زاد الانحراف المعياري عن الوسط الحسابي فهذا يعني أنّ هناك تبايناً كبيراً في الوسط الحسابي على نطاق واسع، حيث لا يوجد تجانس؛ و إذا تقارب الانحراف المعياري مع الوسط الحسابي زادت دقة الرقم (العبرة في دراستنا)، وإذا حدث العكس زاد التشتت، ويصبح الرقم (العبرة في دراستنا) غير دقيق مع الوسط الحسابي بسبب أنّ البيانات غير متناسقة أو سلبية. للمزيد من المعلومات عن هذه المقاييس أنظر على سبيل المثال إلى: -رويسات عبد الناصر: "الإحصاء الوصفي ومدخل الاحتمالات"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

- القاضي منصور: "الإحصاء الوصفي"، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات، 2002.

- Droesbeke J.-J: «Éléments de statistique», Ed : de l'Université libre de Bruxelles/Ellipses. 1997.